

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٨ بالموافقة على الاتفاق الخاص بتقديم وتوزيع كميات من الأغذية على المرضى بالمستشفيات ومصحات الدرن ومراكز الطفولة والمزارعين والعمال الذين اسكنوا في الأراضي المستصلحة بالجمهورية العربية المتحدة الموقع في القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وهيئة الإغاثة الكاثوليكية ؛

قرار :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الاتفاق الخاص بتقديم وتوزيع كميات من الأغذية على المرضى بالمستشفيات ومصحات الدرن ومراكز الطفولة والمزارعين والعمال الذين اسكنوا في الأراضي المستصلحة بالجمهورية العربية المتحدة الموقع في القاهرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وهيئة الإغاثة الكاثوليكية ويعمل به اعتبارا من ١٠ أبريل سنة ١٩٦٨ م

وزير الخارجية

عنه : امضاء

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٦٨

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ والخاص بتعديل اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى الموقع في أول مارس سنة ١٩٦٥ واتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون ؛

قرار :

مادة وحيدة - ووفق على الكتاب المتبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ والخاص بتعديل اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى الموقع في أول مارس سنة ١٩٦٥ ، واتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ (٢٥ يولييه سنة ١٩٦٨)
حamal عبد الناصر

برلين في ٢١ مارس ١٩٦٨

رئيس وفد

حكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية

صاحب السعادة

خلال المباحثات بشأن المشكلة التي تارت بخصوص تخفيض قيمة الجنيه الأسترليني تم الاتفاق بيننا - بالنسبة لاتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين الجمهورية الألمانية الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة المؤرخ أول مارس سنة ١٩٦٥ وكذلك اتفاق المدفوعات طويل الأجل بين حكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة المؤرخ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ - على أن الأحكام الآتية المنصوص عليها في الاتفاقيين السابقين الإشارة إليهما بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٦٥ و١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ سيكون نصها كما يلي ابتداء من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ :

(١) الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى المؤرخ ١ مارس ١٩٦٥ :

"من أجل هذا الغرض تقدم حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضا قيمته ٢٩,١٧٠,٠٠٠ جنيه أسترليني (تسعة وعشرون مليوناً ومائة وسبعون ألف جنيه أسترليني)".

(٢) الفقرة الأولى من المادة العاشرة لاتفاق التعاون الاقتصادي والفنى المؤرخ أول مارس ١٩٦٥ :

"إذا تغير الاحتواء الذهبى للجنيه الأسترليني والذي يبلغ حالياً ٢,١٣٢٨١ جراماً من الذهب الخالص - فلن يبلغ القرض المشار إليه في المادة الأولى لهذا الاتفاق وكذلك أرصدة الحسابات المنصوص عليها في المادة الثامنة لهذا الاتفاق تصدق في اليوم الذي حصل فيه التغيير بحيث تبقى قيمتها بالنسبة للذهب كما كانت قبل إجراء هذا التغيير".

(٣) الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاق الدفع طويل الأجل المؤرخ ١٣ سبتمبر ١٩٦٥ :

"لضمان استمرار المدفوعات عن طريق الحسابين المنوه عنهما في المادة ٣ يمنح بنك الدويتش نوتن برلين والبنك المركزي المصرى بالقاهرة كل منهما للأترسبيلات الألمانية متبادلة في حدود ٢,٣٥٠,٠٠٠ جنيه أسترليني (مليونان وثلاثمائة وخمسون ألف جنيه أسترليني)".

برلين في ٢١ مارس ١٩٦٨

رئيس وفد
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

صاحب السعادة

أتشرف بإفادتكم بأني تسلمت خطابكم المؤرخ في ٢١ مارس ١٩٦٨
ونصه كالاتي :

”خلال المباحثات بشأن المشكلة التي تارت بخصوص تخفيض قيمة الجنيه
الإسترليني تم الاتفاق بيننا - بالنسبة لاتفاق التعاون الاقتصادي والفني
بين الجمهورية الألمانية الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة المؤرخ
أول مارس ١٩٦٥ وكذلك اتفاق المدفوعات طويل الأجل بين حكومة
الجمهورية الألمانية الديمقراطية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة المؤرخ
في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ - على أن الأحكام الآتية المنصوص عليها في الاتفاقيين
السابقين الإشارة إليهما بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٦٥ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥
سيكون نصها كما يلي ابتداء من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ :

(١) الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون الاقتصادي
والفني المؤرخ ١ مارس سنة ١٩٦٥ :

”من أجل هذا الغرض تقدم حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية
إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضاً قيمته ٢٩,١٧٠,٠٠٠ جنيه
إسترليني (تسعة وعشرون مليوناً ومائة وسبعون ألف جنيه إسترليني)“ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة العاشرة لاتفاق التعاون الاقتصادي
والفني المؤرخ أول مارس سنة ١٩٦٥ :

”إذا تغير الاحتواء الذهبي للجنيه الإسترليني والذي يبلغ حالياً ٢,١٣٢٨١
جراماً من الذهب الخالص . فإن مبلغ القرض المشار إليه في المادة الأولى
لهذا الاتفاق وكذلك أرصدة الحسابات المنصوص عليها في المادة الثامنة
لهذا الاتفاق تعدل في اليوم الذي حصل فيه التغير بحيث تبقى قيمتها بالنسبة
للذهب كما كانت قبل إجراء هذا التغير“ .

(٤) المادة السابعة من اتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر
سنة ١٩٦٥ :

”في حالة تغير سعر تعادل الجنيه الإسترليني بالنسبة للذهب والذي يبلغ
في الوقت الحاضر .

الجنيه الإسترليني = ٢,١٣٢٨١ جراماً من الذهب الخالص .

تعدل أرصدة الحسابات المقومة بالجنيهات الإسترلينية والمشار إليها
في المادة ٣ تبعاً لذلك في تاريخ التغير بحيث تظل القيمة بالنسبة للذهب
دون تغير .

ويعدل حد المديونية المشار إليه في المادة ٤ بنفس الطريقة .

كما يتم تعديل قيمة العقود المقومة بالجنيه الإسترليني وكذلك المطالبات
والالتزامات المترتبة على تلك العقود والتي سيتم تمويلها في نطاق هذا الاتفاق
وكذلك مستندات الدفع والكيالات و ضمانات البنوك الصادرة في هذا
الشأن بنفس الطريقة“ .

(٥) العبارة الأخيرة للمادة الثامنة من اتفاق الدفع طويل الأجل
المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ :

”وتحول المبالغ المستحقة بالجنيهات المصرية بمقتضى هذه العقود إلى
الجنيهات الإسترلينية على أساس ما يحتويه الجنيه المصري والجنيه الإسترليني
من ذهب (وهي في الوقت الحالي ٢,٥٥١٨٧ و ٢,١٣٢٨١ جراماً من الذهب
الصافي على التوالي)“ .

(٦) يقوم كل من بنك دويتش أو سنهاندرزبيرلين والبنك المركزي
المصري بالقاهرة بتصحيح أرصدة الحسابات المفتوحة طبقاً للمادة الثامنة
من اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم في أول مارس سنة ١٩٦٥ والمادة
الثالثة من اتفاق الدفع طويل الأجل المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ وذلك
بالطريقة التي تسمح بثبات القيمة المقابلة لهذه الأرصدة مقومة بالذهب
على ما كانت عليه قبل تغير المحتوى الذهبي للجنيه الإسترليني والتي تمت
في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

أرجو من سعادتكم أن تؤكدوا لي أن محتويات الكتاب المذكور
تطابق تماماً ما تم الاتفاق عليه بيننا .

وتقبلوا يا صاحب السعادة تآكيداتي بعظيم احترامي ما

أيوجين كاتر

صاحب السعادة

السيد / حسين خالد حمدي
رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة
برلين

أرجو من سعادتكم أن تؤكدوا لي أن محتويات الكتاب المذكور تطابق تماما ما تم الاتفاق عليه بيننا .

وأؤكد لسعادتكم أن محتويات الكتاب المذكور بعاليه يطابق تماما ما تم الاتفاق عليه بيننا .

وتقبلوا يا صاحب السعادة تآكيداتي بعظيم احترامي ما

حسين خالد حمدي

صاحب السعادة

المستر / إيوجين كاتنر

رئيس وفد حكومة الجمهورية الألمانية الديمقراطية

برلين

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ والخلاص بتعديل اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الموقع في أول مارس سنة ١٩٦٥ واتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقع في برلين بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ والخلاص بتعديل اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الموقع في أول مارس سنة ١٩٦٥ واتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، ويعمل به من تاريخ توقيعه ما

تحريرا في ٧ جادى الآخرة سنة ١٣٨٨ (٣١ أغسطس سنة ١٩٦٨)

محمود رياض

(٣) الفقرة الأولى من المادة الرابعة من اتفاق الدفع طويل الأجل المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ :

"لضمان استمرار المدفوعات عن طريق الحسابين المنوه عنهما بالمادة ٣ يسمح بنك الدويتش نوتن بيرلين والبنك المركزي المصري بالقاهرة كل منهما للآخر تسهيلات أثمانية متبادلة في حدود ٢,٣٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني . (مليونان وثلاثمائة وخمسون ألف جنيه استرليني) .

(٤) المادة السابعة من اتفاق الدفع طويل الأجل الموقع في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥

"في حالة تغير سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالنسبة للذهب والذي يبلغ في الوقت الحاضر .

الجنيه الإسترليني ٢,١٣٢٨١ جراما من الذهب الخالص .

تعادل أرصدة الحسابات المقومة بالجنيهات الإسترلينية والمشار إليها في المادة ٣ تبعا لذلك في تاريخ التغيير بحيث تظل القيمة بالنسبة للذهب دون تغير .

ويعدل حد المديونية المشار إليه في المادة ٤ بنفس الطريقة كما يتم تعديل قيمة العقود المقومة بالجنيه الإسترليني وكذلك المطالبات والالتزامات المترتبة على تلك العقود والتي سيتم تمويلها في نطاق هذا الاتفاق وكذلك مستندات الدفع والكبيالات وخصومات البنوك الصادرة في هذا الشأن بنفس الطريقة " .

(٥) العبارة الأخيرة للمادة الثامنة من اتفاق الدفع طويل الأجل المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥

"وتحول المبالغ المستحقة بالجنيهات المصرية بمقتضى هذه العقود إلى الجنيهات الإسترلينية على أساس ما يحتويه الجنيه المصري والجنيه الإسترليني من ذهب (وهي في الوقت الحالي ٢,٥٥١٨٧ و ٢,١٣٢٨١ جراما من الذهب الصافي على التوالي) .

(٦) يقوم كل من بنك دويتش أوسنهاندلز بيرلين والبنك المركزي المصري بالقاهرة بتصحيح أرصدة الحسابات المفتوحة طبقا للمادة الثامنة من اتفاق التعاون الاقتصادي والفني المبرم في أول مارس سنة ١٩٦٥ والمادة الثالثة من اتفاق الدفع طويل الأجل المؤرخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ وذلك بالطريقة التي تسمح بثبات القيمة المقابلة لهذه الأرصدة مقومة بالذهب على ما كانت عليه قبل تغيير المحتوى الذهبي للجنيه الإسترليني والتي تمت في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٦٧